نظام الإثبات السعودي الجديد 1443

يتكون النظام الجديد من 11 باب، ومن خلاله ستتم مراجعة ومعالجة وتطوير الأنظمة القائمة، وتسري أحكام النظام الجديد على المعاملات المدنية والتجارية، ومن قواعد نظام الإثبات السعودي ما يلي:

- على المدعي عبء تقديم البينة على دعواه، وإلا سيكون خاسرا لدعواه، ويمكن إلزام صاحب الدعوى تعويض المدعى عليه، لأنه لم يستطعْ إثبات ما طالب به.
- لا يجوز للقاضي أن يحكم بعلمه الشخصي وأن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر، وفي حال تعارض أدلة الإثبات ولم يمكن الجمع بينها تأخذ المحكمة منها بحسب ما يرجح لها من ظروف الدعوى، فإن تعذر فلا تأخذ المحكمة بأي منها، وفي جميع الأحوال يجب أن تبين أسباب ذلك، وإذا اتفق الخصوم على قواعد محددة في الإثبات تعمل المحكمة على اتفاقهم ما لم يخالف النظام العام، ولا يعتد باتفاق الخصوم ما لم يكن مكتوبا.
- أوضح النظام الجديد الدليل والقرينة وأنواع اليمين أمام المحاكم وكيف يتم التعامل مع الأدلة المتناقضة وشدد على أن النظام يكرس مبدأ أن الأصل براءة الذمة وأن الإنسان الذي يتهاون في إثبات حقوقه ولا يدون معاملاته ورقيا أو الكترونيا أو يوثق تعاملاته المالية رسميا أو يشّهد الغير فإنَّ حقه قد يضيع أو يصبح صعب المنال.
- عالج النظام الجديد آلية الشهادة والاستجواب وشهادة الأخرس واستخلاف المحاكم في أداء الشهادة لمن يقيم خارج نطاق المحكمة.

المراجع

- الحرة، 2021، السعودية تقر "نظام الإثبات".. وولي العهد يتحدث عن "نقلة نوعية كبرى".